الأدب والفن في أسبوع

للأستاذ عباس خضر

ما قولكم في « فتوى كولا » ؟

قال الراوي ... وجاء الشيخ محمد عبده من الشام إلى مصر ليسا (ككولا) فهبت عليه عاصفة الأزهريين وأفتوا بأن ارتداء هذا الملبس الذي يسمى (الككولا) حرام ! ونشبت يوم ذاك معركة حامية دارت رحاها حول (الككولا) وحكم لبسها في الشرع : أهو حلال أم حرام ...

روى لنا الراوي ذلك الذي حدث في مصر منذ عشرات السنين ، بمناسبة الفتوى التي أصدرها بعض كبار العلماء في شأن (البيبسي كولا) مفتيا بأنها من طيبات ما أحل الله...

ولعل الذي ربط بين الحادثين ، لجعل هذا يذكر بذاك أن كلا من موضع الفتوى فيهما ينتهي بلفظ (كولا) ، وإن كان هناك فروق بينهما ، فـ (الككولا) قيل إنها حرام وإن صارت فيما بعد حلالا ولبسها الأزهريون عامة ولبسوا أكثر منها ... و (البيبسي كولا) هاهي ذي يقال إنها حلال ولم تنته المعركة بعد ، ولسنا ندري هم تتمخض ؟

ولكن متحدثنا آخر في المجلس يكاد ينبه إلى أمر آخر يربط بين الحادثتين ، فيقول : أقد فرغ علماؤنا الأعلام من كل ما يرجى منهم في الأمور الخطيرة بهذا البلد الحافل بالسيئات فلم يبق أمامهم إلا (البيبسي كولا) ، ولم يكن يبقى أمامهم إلا ليس (الككولا) ؟ ألا يدل ذلك على أنهم لا يتصدرون إلا في (الهايفة) !

ثم لننظر في الفتوى التي أصدرها فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف « عضو هيئة كبار العلماء ومفتي الديار المصرية سابقا » مبينا فيها حكم الشرع في شرب (البيبسي) قائلا بأنه حلال ، وقد نشرت صورة فضيلته مع الفتوى في مختلف الصحف

لا أريد أن أتعرض للفتوى في ذاتها ، فهي تافهة ، إذ كل ما فيها من فقه أن ثلاثة من المشتغلين بالتحليل الطبي قالوا إنها خالية من المواد الكحولية والمواد المخدرة ومادة (البيبسين) المستخرجة من معدة الخنزير ، فهي إذن حلال . وكل مسلم يعرف أنه متى ثبت ذلك فلابد أن تكون حلالا !

إنما أريد أن أشير إلى ملابسات في تلك الفتوى لأصل إلى أمر معروف بالبداهة .. وصبرا أيها القارئ الكريم ، فيظهر أن بعض البدهيات يحتاج إلى تبيين وتدليل ! وتلك الملابسات هي :

١ — نشرت الفتوى في عدد من الصحف ومعها صورة فضيلة الشيخ في شكل الإعلانات

٢ — نشر قبلها إعلان يتضمن نفس التحليلات التي قال فضيلة الشيخ في التمهيد للفتوى إنها وردت إليه

٣ — قال فضيلة الشيخ في أول فتواه : « تلقيت كثيرا من الرسائل يستفتيني أصحابها عن شراب البيبسي كولا.. الخ » فلماذا قصر الاستفتاء والإفتاء على (البيبسي) ولم يشملا (الكوكا) و (الزمبا) مع أن الشبهة في الثلاثة واحدة ؟

٤ — كتب تحت العنوان في وصف فضيلة الشيخ « عضو هيئة كبار العلماء » ولابد أن شركة (البيبسي كولا) لا تعلم أن كلمة « هيئة » قد استبدل بها « جماعة » من زمان

٥ — جاء في الفتوى أن ذلك الشراب « مستحضرات

أهيئ النطفة الحمراء في جسدي ... ويستمد فؤادي وحي أشعاري
حتى انثنيت وفي صدري معربدة ... هوجاء تهدر فيه أي تهدار
أضمها ضمة المشتاق روعه ... قرب الفراق، وبعد الأهل والدار
الصدر للصدر يشكو حر لهفته ... والثغر للثغر يشكو حرقة النار
حتى ارتمت في فراش الحب شاكية ... كزهرة الروض تشكو مس إعصار
فبان من جسمها ما كان مستترا ... ولا تسلني ... فتلك اليوم أسراري

إبراهيم محمد نجا

نباتية بحتة » وهي عبارة إعلانية معروفة ، وقد تكرم فضيلته بزيادتها على ما جاء في تحليلات المختصين ، فلم يعرف أن (البيبسي كولا) مستحضرات نباتية بحتة وفضيلته ليس محللا كيميائيا وإنما هو (محلل شرعي) فقط . . ؟

من ذلك كله نعلم — وإن كان هذا العلم بدهيا كما قدمت — أن الفتوى نشرت على أنها إعلان من شركة (البيبسي كولا) دفعت الشركة ثمنه للصحف بطبيعة الحال لأن أصحابها ليسوا ممن يبتغون الثواب عند الله بعمل المعروف للشركات . . ولا أدري شيئا من ذلك بالنسبة إلى فضيلة الشيخ مخلوف ، ولهذا أوجه إلى فضيلته وإلى غيره من أهل العلم الاستفتاء الآتي بهذا النص :

ما قولكم دام فضلكم فيمن يكتب فتوى دينية لتنشر إعلانا عن شيء ؟

وأوجه الاستفتاء بهذا النص، فقط ، فلا شأن لنا بمن يأخذ ثمن الفتوى

ولمن يفتينا الأجر والثواب من الله تعالى ، فنعلم إن كان ذلك غير جائز شرعا أنه كذلك ، وإن كان جائزا أضفناه إلى بابه في الفقه باعتباره من المستحدثات العصرية البحتة ...

الراء والرواء :

كانت وزارة الشؤون الاجتماعية خصصت في ميزانيتها خمسة آلاف جنيه لمكافأة أحسن ثلاثة أفلام في العام ، فلما عرضت هذه البزانية على مجلس الشيوخ قرر حذف هذا المبلغ منها، ذاهبا إلى أن الإرشاد الاجتماعي عن طريق السينما في صورتها الحالية غير مجد إطلاقا

وهذا صحيح لا شك فيه ، بل الأمر على العكس ، فالسينما كما هي الآن وسيلة للافساد الاجتماعي . . فكيف يقر البرلمان هذا الإفساد ويوافق على أن تكافئه الدولة ؟

وليس بغائب عني أن وزارة الشؤون الاجتماعية إنما تريد استجابة الداعين إلى هذه المكافأة بقصد ترقية الأفلام ، أي أنها تهيب الإنتاج القيم وتشجعه

ولكن مجلس الشيوخ نظر من زاوية الواقع السيئ ، ولعله لم يجد أمامه طريقة مرسومة تضمن صرف المكافآت المطلوبة إلى أفلام تتوافر فيها صفات وعناصر معينة ، من لون آخر غير هذا التفشي

والواقع السيئ أو الداء المتفشي ، هو اللجوء إلى اجتذاب الجماهير إلى الوسائل المثيرة للغرائز : من رقص خليع وأوضاع فاضحة ، وغناء مريض ، وكلمات نابية ، وكل ما عدا ذلك إنما هو في خدمة هذه الوسائل وإظهارها، فالقصة والحوار والأغنيات وغير ذلك ، تتجه إلى هذا «الرقيق الفني»

ومفهوم طبعا أن أهداف الفن الحقيقية بعيدة عن تلك المقاصد

ولكن ما العمل ؟

أقول أولا : إن نفوس الناس تشتمل على ناحيتين : إحداهما غريزية حيوانية ، والأخرى إنسانية وقيمة ، والناس يستجيبون لإثارة الناحيتين . فصناعة السينما عندنا الآن تثير الناحية الأولى وعندنا أشياء أخرى غير السينما تسلك هذا السبيل لجلب «الزبائن» منها بعض الصحف والمجلات ، وكلها تعتمد على هذه الوسائل لستر الفقر الفني والموضوعي وانعدام الشعور بقيمة «الرسالات»

وهذا العمل يطغى على كل عمل موضوعي يرضي الإنسانية الرفيعة ويراد منه إحياؤها في نفوس الناس

والدولة من واجبها تنظيم الحياة الإنسانية في أغراضها البعيدة ، كما تنظمها في مظاهرها القريبة ، فهي تمنع وسائل الكسب الحرام كالسرقة والغش والاحتيال وما إليها ، لتمنع الإضرار بالناس وتحمل الأفراد على سلوك الطريق المستقيم في كسب العيش ، فواجبها كذلك أن تضرب على أيدي العابثين بالفنون والمنحرفين في قيادة الرأي العام ، وتمنع عبثهم وانحرافهم من إفساد المجتمع ، وتمكن بذلك قوى الشعور بالتبعات القادرين على الإنتاج الموضوعي الذي ينفع الناس ويغذي الناحية الرفيعة في نفوسهم

وليس سبيل ذلك إعانات تقرر ، لا ندري كيف ستوجه ، وليس سبيله أن تتدخل في الإنتاج من حيث الإرشاد والتوجيه ،

كما نسمع من يقول بذلك أحيانا ، فقد دلت التجربة على جهل الموظفين الذين يتولون ذلك

إنما السبيل أن تمنع الحكومة وسائل الإغراء المفسدة ، وهذا هو كل شئ في نظري . فإن ذلك المنع يقطع الطريق على أولئك العابثين الفارغين ، لأن إنتاجهم سيخلو مما يغرى الناس ولا يبقى فيه فن صحيح ولا موضوع قيم ، فيضطر الجاهل منهم إلى أن يبحث له عن مرتزق آخر أو يعود إلى مرتزقه الأول قبل أن يصطنع وسائل الاتصال بالجمهور ! والقادر على العمل المجدى لايجد له إلا العمل المجدى ولو كان ربحه قليلا . وعندما يظهر الميدان يتزل إليه الشرفاء المنقبضون

ذلك هو كل المطلوب من الحكومة لترقية الفنون في هذا البلد ، على أن تكون جادة وحازمة فيه ، فتشرع له وتسن القوانين الرادعة ، ولايقتصر الأمر على التصريحات التي تلقى إلى الصحف على أثر كتابات وشكايات ، والتي لاتزيد دائما على أن تكون حبراً على ورق

يقرأ وهو نائم :

هو الأديب حلمي إبراهيم محمد الساوى ، يقول في رسالته إلى:

« لقد بلغ بي حب الأستاذ صاحب المزة الزيات بك إلى حد أني أقرأ له في المنام كما أقرأ له في اليقظة ، فقد سمعني أحد الأصدقاء وكان يبيت معي ـ أقرأ مقال (الإسلام دين القوة) ومقال (ثوروا على الفقر قبل أن يثور) ومقال (أدب الجون) ومقال (تحية أبطال الفلوجة) فدهش وأخذه العجب ... وانتظر حتى انتهيت من القراءة فأيقظني وقص علي ، فقلت إنني ياصديق عاشق من عشاق الأدب فلا غرابة في ذلك ، وأنشدت الأبيات الآتية تحية للزيات الأمير

ويلي ذلك قصيدة عصماء في مدح صاحب « الرسالة » لانستطيع نشرها عملا بما جرى عليه أستاذنا من الامتناع عن نشر ما يمدح به في الرسالة ، ومازلت أذكر موقفه من الشاعر الراوية المرحوم أحمد الزين ، إذ أنشأ الشاعر الراحل قصيدة في تحية الأستاذ الزيات بك والإشادة بأدبه لمناسبة ظهور أحد مؤلفاته ، وكان الأستاذ الزين من المشغوفين بكتابة الزيات ، وكان يترنم بفقراتها كما يترنم بالشعر الجيد على طريقته التي يعرفها أصدقاؤه . ومما يذكر بذلك أن الزين كان إذا أراد أن ينظم شعرا مهد للدخول في جو الشعر بترنمه ببعض الأبيات التي يستعذبها وبعد ذلك لايشعر بما حوله حتى يفرغ مما يقول . وأذكر أيضا أن كنا في لجنة التأليف والترجمة والنشر في إحدى الندوات التي كانت تنعقد بها في أمسيات أيام الخميس ، فرغب أحدهم إلى الأستاذ الزين أن ينشد مترنما على طريقته تلك ، فأبى ، لأنه لم يكن يفعل إلا إذا انبعث من تلقاء نفسه في خلوته أو مع بعض خاصته . فأراد الأستاذ محمد عبد الواحد خلاف بك أن يداعبه فقال : إن صوت الأستاذ الزين أجمل من صوت أم كلثوم! فغضب الزين من هذا التشبيه ، ولم ينبسط نفسه حتى ترضاه الأستاذ خلاف .

نعود بعد ذلك الاستطراد أو تلك (الدردشة) إلى موقف الأستاذ الزيات من قصيدة الزين ، فقد أبى نشرها في الرسالة على رغم إلحاح الزين ومحاجته بأن ذلك من حقه ، لأن الرسالة ملك أدبي عام .. وأظن أن تلك القصيدة نشرت في « الثقافة »

رحم الله الزين ، وعذرا لأديبنا « الساوى »

مصيف بطيم — عباس خضر

رفائيل

للأستاذ أحمد حسن الزيات بك

إحدى روائع القصص العالمي الواقعي

لشاعر فرنسا الخالد « لامرتين »